الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«موديز» تخفض تصنيف بريطانيا لـ «AA1»

لندن ـ كونا: تلقت الحكومة البريطانية مفاجأة غير سارة بإعلان وكالة «موديز» العالمية تخفيض التصنيف الائتماني للاقتصاد البريطاني من الدرجة العليا «AAA» الى درجة «AA1» لاول مرة منذ عام 1978. وقالت «موديز» في بيان وفق ما نقلته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ان «سبب تخفيض التصنيف الائتماني لبريطانيا يرجع الى التحديات التي كبحت النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وارتفاع حجم ديون الدولة الذي سيؤثر بدوره على برنامج الدمج الضريبي حتى عام 2016 على الاقل». من جهته، اوضح وزير الخزانة البريطاني جورج اوزبورن في تعليقه على قرار «موديز» ان «تخفيض التصنيف الائتماني لبريطانيا يعد تذكيرا جديدا بحجم مشكلة الديون التي تواجهها البلاد»، مؤكدا ان بلاده لن تحيد عن برنامجها التقشفي حتى بعد تخفيض «موديز» لتصنيف بريطانيا الائتماني.

الانتهاء من مشروع ضخ المياه بمكمن وارة في 2014 لرفع إنتاجه إلى 350 ألف برميل يومياً

«نفط الكويت» تخطط لبناء مركز تجميع جديد في حقل برقان

قال مصدر نفطي مسؤول في شركة نفط الكويت لـ «الأنباء» أن الشركة تخطط لبناء مركز تجميع جديد للنفط الخام في حقل برقان الكبير بطاقة إنتاجية تتراوح بين 100 و120 ألف برميل يوميا خلال عامي 2018/2017، مشيرا إلى أن مركز التجميع الجديد سوف يحافظ على إنتاج حقل برقان اليومي البالغ حاليا 1,7 مليون برميل.

وأضاف المصدر أن الشركة قررت بناء مركز التجميع الجديد في مكمن من المكامن الموجودة في حقل برقان، خاصة أن هذا المكمن غير مطور ويحتاج إلى منشآت ذات طبيعة مختلفة، لاسيما أن نوعية النفط في المكمن تختلف عن خصائص مكمن برقان، ويتوقع أن يكون إنشاء هذا المركز بعد عام 2017/2016.

وأوضح أن المشروع الضخم الذي تنفذه الشركة في مكمن وارة لضخ المياه سينتهي في 2014 على أن يتم التشغيل الفعلي للمكمن في شهر ابريل 2014 وسوف يرتفع إنتاج مكمن وارة من 80 ألف برميل يوميا إلى 350 ألف برميل يوميا، وتهدف الشركة من هذه المشاريع الكبرى في المكامن التابعة لحقل برقان الكبير للحفاظ على الطاقة الإنتاجية من النفط في مديرية جنوب وشرق الكويت. وذكر أن مشروع حقن المياه في مكمن وارة يعتبر من المشاريع الكبرى في حقل برقان الكبير وتبلغ قيمته أكثر من 150 مليون دينار، مبينا ان الشركة لديها مشاريع لتطوير شبكة الكهرباء في الحقل ومشاريع توسعة خطوط الإنتاج، وهذه المشاريع يكمن هدفها الرئيسي في الحفاظ على معدلات الإنتاج الحالية.

وقال ان الشركة وقعت خلال العام الماضي عقود تطوير وتحديث شبكات الكهرباء المساندة في حقل برقان الكبير وذلك نظرا لتقادم هذه المنشآت، متوقعا أن تنتهي الشركة من عمليات تحديث محطات الكهرباء خلال عامين ونصف العام من الآن، مبينا أن هناك 12 مشروعا لبناء محطات كهرباء عالية الجهد سعة 132 ألف فولت في برقان.

وأشار إلى أن حقل برقان الكبير يعتبر أكبر حقل منتج للنفط في الكويت، ويمثل نحو 57٪ من الإنتاج الكلي، وهو أكبر حقل للاحتياطي النفطي في البلاد، وتلعب مديرية جنوب وشرق الكويت دورا مهما في تنسيق وإدارة الإنتاج مع مناطق غرب وشمال الكويت، والعمليات المشتركة بالمنطقة البرية المقسومة مع شركة نفط الخليج، حسب حصة الكويت من منظمة الأوبيك، وذلك بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية.

وبيّن ان حقل برقان الكبير يعتبر ثاني أكبر حقل في العالم ومساحته حوالي 22×55 كيلومترا، وهو يتكون من ثلاثة حقول، هي حقل البرقان، وحقل الأحمدي، وحقل المقوع، وينتج من مكامن رئيسية كالوارة والبرقان ومكامن ثانوية كالمودود والمناقيش والمارات.

ويمتاز النفط في حقل برقان الكبير بالجودة العالية، وهو معروف بالسوق العالمي، حيث ان معدل الكثافة حوالي 30ـ31 API، ونسبة الكبريت نحو 2,6، ويمتاز الحقل بالإنتاج السهل والضغط العالي، حيث ساعدت هذه الخواص على إنتاج الحقل خلال الـ 60 عاما بطرق الإنتاج الأولية، ولم يتم استخدام أي من طرق الإنتاج الثنائية أو الثلاثية المعززة خلال هذه الأعوام.

● أحمد مغربي

«الصناعات الوطنية» تحقق صافي ربح بقيمة 5 ملايين دينار في 2012

قالت شركة الصناعات الوطنية ان مجلس اداراتها اعتمد خلال اجتماعه يوم 21 فبراير الجاري البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات للعام المنتهي في 2012/12/31 والتي أظهرت تحقيق مبيعات بواقع 42,2 مليون دينار بزيادة 4,6٪ عن العام الماضي محققة ربحا تشغيليا بلغ 11,9 مليون دينار بارتفاع قدره 3,5٪ عن العام الماضي، فيما استمر انخفاض الأصول الاستثمارية ليكون صافي الربح بمقدار 5 ملايين دينار بواقع 14,5 فلسا بزيادة قدرها 18٪ عن 2011.

وبناء على ذلك أوصى مجلس الإدارة الجمعية العمومية للشركة بتوزيع أرباح بنسبة 12٪ من رأس المال أي بواقع 12 فلسا للسهم عن السنة المنتهية في 2012/12/31.

وتعليقا على هذه النتائج، ارجع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة د.عادل خالد الصبيح هذا النمو في الأرباح بالدرجة الأولى إلى الزيادة في مبيعات التصدير ومبيعات الخلط الجاهز والطابوق الأبيض، مشيرا الى ان مجلس الادارة استعرض آخر تطورات العمل والإنتاج بمصنع السيراميك ومصانع الشركة الجديدة في سلطنة عمان التي دخلت مؤخرا حيز الإنتاج التجاري وستساهم في نتائج 2013، كما استعرض المجلس المشاريع الصناعية الجديدة التي تتطلع الشركة لبدء تنفيذها والمنتجات الجديدة المتأمل إضافتها خلال العام الحالي، وتطرق مجلس ادارة الشركة خلال اجتماعه الى مشاريع الشركة الداخلية في مجالات تعزيز الأداء والضوابط البيئية وإجراءات الأمن والسلامة وبرامج التدريب.

د.عادل الصبيح

روسيا والصين والولايات المتحدة أكثر البلدان المصدرة للهجمات الإلكترونية

تقدر تكلفة الجرائم الالكترونية بنحو 110 مليارات دولار سنويا حيث يتعرض لها يوميا نحو 1,5 مليون شخص، فقد تعرض العديد من عملاء البنوك للخطر من خلال تسرب بيانات البطاقات الائتمانية لهم بالإضافة إلى تعرض أجهزتهم من أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية للاختراق، حيث ان هناك العديد من الناس يقضون معاملاتهم البنكية عبر الانترنت وكذلك التسوق عبر الانترنت والتحدث إلى أصدقائهم.

ووفقا للرئيس التكنولوجي لدى شركة سيامنتك جريج دي، فإن تلك المعاملات عبر الانترنت تتيح المزيد من الفرص أمام الجرائم، حيث انه بالطبع قراصنة الانترنت يتتبعون الأموال، وهناك عصابات دولية تعمل على مستوى عالمي وغالبا تلك العصابات ما يكون لها بنى تحتية قوية.

وفي عام 2012، كشفت شركة مكافحة الڤيروسات الالكترونية «مكافي» عن حوالي 60 سيرفرا تم اختراقها وإرسال رسائل تهديدية للعديد من الأغنياء بالاستيلاء على بياناتهم المصرفية، وقد بدأت تلك الفضيحة من إيطاليا مخترقة للحسابات البنكية منتقلة إلى ألمانيا ثم إلى أميركا اللاتينية وأخيرا انتقلت إلى الولايات المتحدة، متجاوزة كل الإجراءات الأمنية مثل «المصادقة مرتين على الحساب المصرفي» ومن خلال هذه الاختراقات تم الاستيلاء على 60 مليون دولار وإن كان مجموع الأموال المعرضة لنفس الخطر هو أكثر بكثير بما يعادل نحو 2 مليار دولار.

وحسب جريج دي فإن أخلاقيات الجريمة الالكترونية تقوم على «انك لو هاجمت سيدة عجوزا في الطريق العام فبذلك ترتكب حماقة، في حين انك لو قمت بالاستيلاء على 50 جنيها إسترلينيا من الحساب المصرفي للسيدة سميث (مثلا)، فان لن تكون على معرفة بحقيقة عمرها، حيث انك لن تراها أبدا وبالتالي فإنك لن تكون قد ارتكبت حماقة».

ويقول الخبير في جرائم الانترنت بشركة سافوس جرهام كليلي ان القراصنة يكونون على قدر كبير من الذكاء مما يمكنهم من اختراق برامج الأمان على الأجهزة فالمجرمون يستخدمون البرمجيات الخبيثة نفسها، كما في الماضي وبقدر ذكائهم يستطيعون اختراق صفحات الويب وحسب توقعات خبراء البرمجيات فان مجرمو الإنترنت لا يهاجمون فقط من خلال متصفحات الويب، ولكنهم حولوا اهتمامهم للهواتف الذكية التي تعمل بنظام التشغيل أندرويد التي تمثل نحو نصف سوق الهواتف الذكية.

ومع زيادة المستخدمين الذين يقومون بعمليات مصرفية عبر الهواتف الذكية فإن جرائم الإنترنت عبر الأجهزة النقالة الذكية ستصبح أكثر انتشارا خلال عام 2013 ففي العام الماضي وجد ان الأجهزة التي تعمل بنظام الاندرويد على سبيل المثال تتعرض للهجمات الإلكترونية بمعدل مرتفع عن أجهزة الكمبيوتر في كل من استراليا والولايات المتحدة، وفقا لمركز سوفوس.

وتظهر الهجمات الإلكترونية من خلال تطبيقات الكترونية أو شكل رابط لإحدى الشبكات للمواقع الإباحية وفي اغلب الأحيان فإن مستخدمي التكنولوجيا يقعون ضحايا لتلك الجرائم الالكترونية، حيث ان أكثر من نصف مستخدمي الهواتف الذكية ليسوا على علم بما إذا كانت برامج الأمان موجودة على أجهزتهم من عدمه.

وقد قدرت يوروبول الضحايا الذين دفعوا بنحو 3٪ من إجمالي عدد الضحايا الذي قدر بنحو عشرات الآلاف وهذا يعني ربحا جيدا بالنسبة للمجرمين وفي الوقت نفسه سيطلق الانتربول الدولي وحدة متخصصة لمكافحة الجريمة الالكترونية مع حلول عام 2014 في محاولة للاستجابة لمكافحة التهديدات العالمية.

وحسب مجموعة NCC للأمن والأمان هي روسيا والصين التي تعد المصدر الأكبر والولايات المتحدة وعن الدافع وراء تلك الهجمات الإلكترونية يقول الرئيس التنفيذي لمجموعة كيريروا للأمن والأمان عبر الإنترنت آشلي ستيفنسون ان المال ليس هو الدافع الوحيد وراء تلك الهجمات الإلكترونية فالبعض يفعل ذلك لمجرد المتعة أو الفضول الفكري، المشرعون للقوانين يضيقون الخناق على الشركات المتساهلة مع بيانات عملائها، ففي المملكة المتحدة زادت الحكومة من ضغوطها على الشركات لتشديد الإجراءات الأمنية، معطية السلطة لمكتب مفوض المعلومات في فرض غرامات كبيرة حتى على الشركات الصغيرة في حال إفشائها لبيانات العملاء، وعلى سبيل المثال في عام 2011، تمكن القراصنة من التسلل لشبكة بيانات شركة سوني بلاي ستيشن وقاموا بنسخ البيانات الشخصية لنحو 77 مليونا من المستخدمين، كما تم نسخ المعلومات المشفرة لنحو 13 ألف بطاقة ائتمان وغرمت «سوني» بغرامة قدرها 250 ألف جنيه إسترليني بسبب ذلك.

● مدحت فاخوري

دراسة لاتحاد العقاريين: قانون الـ B.O.T رقم 7 لسنة 2008 جعل الكويت بيئة طاردة للاستثمار

مجسم لمجمع التنس أحد مشاريع الـ «B.O.T»

أكدت دراسة اقتصادية على أن القانون رقم 7 لسنة 2008 الخاص بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة جاء مخالفا لقوانين الدول الخليجية والعربية ودول العالم ولم يمنح أي سلطة تقديرية لأي من أجهزة الدولة في اتخاذ أي قرار وخلا من أي حوافز جدية في جذب المستثمرين للخوض في مشاريع التنمية والتي تتم من خلال مشاريع البناء والتشغيل والتحويل.

وأوردت الدراسة التي أعدها اتحاد العقاريين أهم الملاحظات والتعديلات المستوجب إدخالها على قانون رقم 7 لسنة 2008 وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة. كما أوردت مجموعة من المقترحات.

قالت الدراسة ان القانون رقم 7 لسنة 2008 يعتبر من القوانين المعيقة للاستثمار في المشاريع التنموية والتي تساهم في جعل الكويت مركزا تجاريا وماليا وساهم في هروب الأموال والعقول المحلية إلى الخارج، كما عطل دور القطاع الخاص في تطوير مشاريع تأهيل البنية التحتية عن طريق منعها وحظر إنشائها من خلال تمويل القطاع الخاص.

وأشارت إلى أن القانون لا يتفق مع روح وفلسفة دستور الكويت الداعية إلى التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج الخاص، موضحة أن القانون لم يأخذ حقه من الدراسة الجادة والكافية من قبل المختصين في هذا الشأن مما جعله مليئا بالسلبيات ولم يحقق أي أهداف تنموية بما يتفق والأهداف العامة للدولة في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا.

ولفتت الدراسة إلى أن القانون أعاق جذب الاستثمارات الأجنبية وما يصاحب ذلك من نقل للتكنولوجيا والعلوم، مشيرة الى أن القانون بالغ في فرض الحماية على أملاك الدولة العقارية بطريقة تزيد من مخاطر المشاركة في هذا النوع من المشاريع وسلب الجهاز الإداري أي سلطة تقديرية بما لا يتفق وطبيعة تلك المشاريع والتي تقتضي التفاوض الجاد من أجل الوصول إلى أفضل الصيغ التعاقدية.

القانون مليء بالسلبيات ولم يتفق والأهداف العامة للدولة في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً

ضرورة تبسيط إجراءات التعاقد وتنفيذ العقود مع إيجاد وسائل تحقق الرقابة الفعالة على تنفيذها

وأفادت بأن القانون لم يراع الظروف المحيطة بالكويت وما تقدمه الدول المحيطة من امتيازات وحوافز للمستثمرين مما جعل من الكويت بيئة طاردة للاستثمار.

وأشارت الى أن القانون لم يوفق عندما ربط بين المشاريع التنموية وأملاك الدولة العقارية لاختلاف الطبيعة الخاصة لكل من الأمرين وفرض إجراءات كثيرة وطويلة ومعقدة لا تتفق وطبيعة المشاريع التي يلعب عامل الوقت دورا مهما فيها.

وذكرت أن القانون دخل في تفاصيل الأمور غير المرغوب فيها وكان يجب عليه وضع الضوابط العامة وترك التفاصيل لكل عقد حسب طبيعته الخاصة، مشيرة الى انه لم يراع المردود الفعلي لبعض المشاريع وركز على المردود المادي وفق نظرة ضيقة ومحدودة مما فوت على الدولة والمواطنين العديد من المنافع والمصالح.

وأوضحت ان القانون تسبب في الإضرار بالمصلحة العامة وعطل مشاريع التنمية وفوت على المال العام إيرادات ضخمة كان بالإمكان تحصيلها، كما حرم المواطنين العديد من فرص العمل التي كانت ستوفرها تلك المشاريع.

وقالت الدراسة ان القانون عجز عن التنظيم فاتجه إلى المنع والتقييد وهذا أمر لا يتفق مع التوجهات العامة للدستور ودور المشرع في المساهمة في التنمية كما تجاهل دور القطاع الخاص وعدم تمثيله في اللجنة العليا.

وشملت الملاحظات التي أوردتها الدراسة في قسمها الثاني أن القانون رقم 7 لسنة 2008 منع إجراء أي تعديلات على عقود أو تراخيص المشروعات التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون أو تمديدها أو تجديدها مما ألحق الضرر بتلك المشاريع والمستثمرين ولم يتم مراعاة الطبيعة الخاصة لمشاريع التنمية عندما حظر المشرع إعادة تجديدها أو تمديدها.

وقالت الدراسة ان القانون لم يحتو على جميع صور مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع العامة وعمد ضمن بنوده إلى إدخال القيمة السوقية للأرض أو لحق الانتفاع ضمن القيمة التقديرية للمشروع ما أدى إلى المبالغة في قيمة بعض المشاريع.

وأشارت الدراسة إلى أن القانون قام بتحديد حد أقصى لمدة العقود لا يتناسب مع كل المشاريع، حيث ان مدة المشروع يجب أن تتناسب مع تكلفته والمدة اللازمة لاسترداد التكاليف التي تكبدها المستثمر وحظر إنشاء أي حق عيني على المشاريع أو المنشآت يضعف من قدرة المستثمرين من الحصول على التمويل اللازم للمشاريع.

ولفتت الى ان بنود القانون تضمنت حظر تعديل كيان الشركة أو إدخال شركاء جدد في الشركة لا يتناسب مع حاجة المشروعات إلى أموال كبيرة وضخمة وتمويل كاف يمكن تدبيره من خلال إدخال شركاء جدد والتمويل يكون بداية تنفيذ المشروع وليس بعد ذلك.

المقترحات

كما تضمنت الدراسة في قسمها الثالث أهم المقترحات الداعية الى ضرورة وقف العمل بالقانون رقم 7 لسنة 2008، وذلك وفق الأدوات الدستورية المتاحة.

وأكدت المقترحات على الإسراع في معالجة أوضاع المشاريع الحالية والتي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية وإعادة النظر في العقود المبرمة مع الدولة وتمكين المستثمرين من الحصول على الحلول المناسبة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع بما يحقق المصلحة العامة.

وقالت الدراسة ان القانون الحالي يحول دون القدرة على اتباع عدد من الوسائل التي تتناسب والظروف الجديدة كالقدرة على إدخال شركاء جدد أو تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل.

ونادت بضرورة تشكيل فريق عمل يشترك فيه القطاع الخاص والقطاع العام والاستعانة بأصحاب الاختصاص للعمل على تقديم مقترح لتنظيم هذا النوع من المشاريع لتحقيق التوازن ما بين حماية أملاك الدولة والتشجيع على الاستثمار في إطار الإستراتيجية العامة للدولة ويراعى في ذلك مجموعة من الأولويات، لاسيما منها الفصل بين تنظيم أملاك الدولة العقارية والتنظيم الخاص بالمشاريع التنموية والتي تقام من قبل القطاع الخاص إضافة إلى توفير الحوافز الكافية للتشجيع على الاستثمار في المشاريع التنموية وجذب الأموال والخبرات والأفكار الخلاقة من اجل تحقيق أفضل خدمات تقدم في الدولة. وكذلك خلق شراكة بين القطاعين الخاص والعام في تنفيذ المشاريع التنموية بما يحقق أفضل عائد لكلا الطرفين مع ضرورة تبسيط إجراءات التعاقد وتنفيذ تلك العقود مع إيجاد وسائل تحقق الرقابة الفعالة على تنفيذ تلك العقود وضمان فض المنازعات التي تنشأ عن تلك العقود بطريقة مبسطة وسريعة وتحفظ حقوق جميع الأطراف.

● منى الدغيمي

القاهرة تستضيف الملتقى الدولي السنوي الـ 19 للأسمدة بمشاركة الكويت

تشارك الكويت ضمن 50 دولة عربية وأجنبية في أعمال الملتقى الدولي السنوي التاسع عشر للأسمدة المقرر انعقاده بالقاهرة خلال الفترة من 26 حتى 28 فبراير الجاري والذي ينظمه الاتحاد العربي للأسمدة تحت شعار «الأسمدة وأهميتها في إطعام العالم» وذلك بحضور ما يزيد على 700 شخصية مهمة من رؤساء شركات الأسمدة العربية والدولية ورؤساء المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالإضافة إلى التنفيذيين والمديرين العامين الذين يمثلون ما يزيد على 250 شركة.

وتتضمن المحاور الرئيسية للمؤتمر بحث السياسات العالمية للأسمدة وإلقاء الضوء حول الطلب والعرض على الاسمدة خلال الفترة المقبلة والعوامل التي تؤثر في الصناعة إلى جانب مناقشة أهمية الأسمدة وعلاقتها بصحة الإنسان وسبل العمل نحو تحقيق الأمن الغذائي العالمي وأساليب ترشيد استهلاك الطاقة في صناعة الأسمدة.

وقد أكد أمين عام الإتحاد العربي للأسمدة د، شفيق الأشقر في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» على أهمية المؤتمر حيث إن الطلب المتزايد على الغذاء والتغذية والألياف والوقود الحيوي يحتاج بدوره إلى زيادة في الإنتاجية الزراعية التي توفرها المساحات المحدودة من الأراضي الزراعية، مما يعني مسؤوليتها عما لا يقل عن 40٪ من الإنتاج الزراعي وبصورة عامة ومن دون استخدام الأسمدة ستفقد الكثير من الدول الميزة النسبية لما تتمتع به من اكتفاء ذاتي في الغذاء في ظل تزايد سكان العالم سنويا بحدود 80 مليون نسمة.

وأوضح ان قطاع الأسمدة العربية استطاع أن يرسخ مكانته في السوق العالمية نتيجة لوفرة المواد الخام، بما في ذلك الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات والبوتاس، مشيرا إلى أن صناعة الأسمدة تمثل عوائدها أهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان العربية المنتجة والمصدرة للأسمدة وخاماتها حيث يوجه نحو 90٪ من إجمالي الانتاج العربي بصورة أساسية للتصدير لتدني كميات الاستهلاك في السوق العربي، حيث تساهم عوائدها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة، حيث بلغ إجمالي الإنتاج من الأسمدة وخاماتها في المنطقة العربية في عام 2011 نحو 80 مليون طن وصادرات تجاوزت 48 مليون طن.

● القاهرة ـ ناهد إمام